



الدورة السادسة والستون  
البند 16 من جدول الأعمال

## تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية تقرير اللجنة الثانية

: السيد ريمون لاندفلد (سورينام)

### أولا - مقدمة

- 1 - قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية المعقودة في 16 أيلول/سبتمبر 2011، بناء على توصية المكتب، أن تدرج البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية" في جدول أعمال دورتها السادسة والستين وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.
- 2 - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها 24 و 34 و 40 المعقودة في 26 تشرين الأول/أكتوبر، و 10 تشرين الثاني/نوفمبر و 9 كانون الأول/ديسمبر 2011. ويرد سرد للمناقشة التي أجرتها اللجنة في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/66/SR.24 و 34 و 40). ويوجه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها 2 إلى 6 المعقودة في الفترة من 3 إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر (انظر الوثائق A/C.2/66/SR.2-6).
- 3 - وكان معروضا على اللجنة من أجل نظرها في البند الوثائق التالية:
  - (أ) تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت (A/66/67-E/2011/79)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/66/64-E/2011/77)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت (A/66/77-E/2011/103).

4 - وفي الجلسة 24، المعقودة في 26 تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان استهلالي كل من مدير شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ورئيس فرع العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ ورئيس أمانة لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (انظر الوثيقة A/C.2/66/SR.24).

## ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/66/L.21 و A/C.2/66/L.80

5 - في الجلسة 34 المعقودة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الأرجنتين، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، مشروع قرار بعنوان "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية" (A/C.2/66/L.21)، نصه كما يلي:

إلى قراراتها 183/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001 و 238/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002 و 270/57 بء المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2003 و 220/59 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 252/60 المؤرخ 27 آذار/مارس 2006 و 182/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 202/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 187/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009، و 141/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 46/2006 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2006 و 3/2008 المؤرخ 18 تموز/يوليه 2008 و 7/2009 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2009

تموز/يوليه 2009 و 2/2010 المؤرخ 19 تموز/يوليه 2010،  
وغيرها من القرارات المتخذة في هذا الصدد،

بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 16/2011 المؤرخ  
26 تموز/يوليه 2011 المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج  
القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها،

أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع  
المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية والتنوع الثقافي  
واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع على احترامها وأن يعزز الحوار  
بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ أيضا أن تعزيز تنوع الهويات  
الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه، على النحو المبين في  
وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة بالموضوع، بما فيها  
الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم  
المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ستزيد من إثراء مجتمع المعلومات،

إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية  
لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة  
من 10 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2003 وأيدتهما الجمعية العامة،  
والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين  
اعتمدهما القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من  
16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 وأيدتهما الجمعية العامة،

إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005،

إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف  
الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية،

بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية  
لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي،

إنشاء اللجنة المعنية بتقنية الاتصال السريع لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإذ تحيط علماً بتقرير اللجنة المعنون "مهمة قيادية ملحة لعام 2010: المستقبل المبني على تقنية الاتصال السريع" الذي أعد بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والذي تدعو فيه اللجنة إلى الأخذ بممارسات وسياسات ملائمة لتقنية الاتصال السريع بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بما يكفل تسخير إمكانات تقنية الاتصال السريع ومحتواها لخدمة التنمية،

بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إلى جانب أداء ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من 23 إلى 27 أيار/مايو 2011،

بأنه على الرغم من أنه قد أحرز تقدم خلال السنوات الأخيرة في مجال الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الزيادة المطردة في إتاحة إمكانية استخدام الإنترنت لما يقرب من ربع سكان العالم والتوسع في انتشار الهواتف المحمولة وتوفير مضمون وعناوين بلغات عديدة على الإنترنت، لا يزال تقليص الفجوة الرقمية وكفالة استفادة الجميع بتكلفة ميسورة من التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أمرين ضروريين، وإذ تسلّم، في هذا الصدد، بأن نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت في البلدان النامية أقل من 18 في المائة مقارنة بنسبتهم في البلدان المتقدمة

المائة مقارنة بنسبتهم في البلدان المتقدمة النمو التي تربو على 60 في المائة،

ضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام،

**القلق** إزاء تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية في الاتجاهات الإيجابية في مجال نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي الاستثمارات اللازمة لضمان إتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجميع،

إزاء الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توفير تقنية الاتصال السريع وكذلك إزاء الأبعاد الجديدة التي اتخذتها الفجوة الرقمية، فيما يتعلق بنوعية سبل الاتصال المتاحة، وما يمكن أن توفره للمستعملين؛

ضرورة تقليص الفجوة الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل من قبيل رسوم الربط الشبكي الدولي لاستخدام الإنترنت، وكفالة استفادة الجميع من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

بأن الإنترنت، وهي عنصر أساسي في بنية مجتمع المعلومات قد تطورت من كونها مرفقاً بحثياً وأكاديمياً إلى مرفق عالمي في متناول الجميع،

بضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وأن تتم بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية على نحو تام، على النحو المبين في الفقرة 29 من برنامج عمل تونس،

بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته، باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، من بينها المسائل المتعلقة بالسياسات العامة المتصلة بالعناصر الأساسية لإدارة

الأساسية لإدارة الإنترنت، بغية تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطويرها، ودوره في إقامة الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة بغية المساعدة في معالجة مختلف قضايا إدارة الإنترنت، مع التنويه بالنداءات التي تدعو إلى إدخال تحسينات على أساليب عمله،

على أهمية العملية التي ترمي إلى تعزيز التعاون بما يتسق تماما مع الولاية المنصوص عليها في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس والحاجة الملحة إلى الاضطلاع بها، وعلى ضرورة تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات من الاضطلاع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا،

بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، التي عقدت في أثينا في عام 2006، وفي ريو دي جانيرو، البرازيل في عام 2007، وفي حيدر أباد، الهند في عام 2008، وفي شرم الشيخ، مصر في عام 2009، وفي فيلنيوس في عام 2010، وفي نيروبي في عام 2011، على التوالي،

بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمري القمة لوصول أفريقيا بالإنترنت في كيغالي في عام 2007 وفي القاهرة في عام 2008، وبعقد مؤتمر القمة لوصول رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك في عام 2009 وبعقد اجتماع بلدان الكومنولث في كولومبو في عام 2010، وهي مبادرات إقليمية ترمي إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية للتعجيل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

بأنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة للتحديات في مجال التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وتعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة والحصول على المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي، مما سيساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبالذات أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي؛

إزاء الفجوة الرقمية في الحصول على أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تقنية الاتصال السريع بين البلدان التي تختلف مستويات تنميتها، التي تؤثر في الكثير من التطبيقات المهمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات من قبيل الحكم والأعمال التجارية والصحة والتعليم، وتعرب كذلك عن القلق إزاء التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل، في مجال القدرة على الاتصال السريع؛

بوجود فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وإتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للمرأة؛

أن التنمية التي يعد بها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بالنسبة لغالبية الفقراء، وتشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية؛

الدور المهم للحكومات في وضع السياسات العامة وفي توفير الخدمات العامة التي تلبي الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل، منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أسس تشمل اتباع نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعماً لجهود التنمية الوطنية؛

بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب ويكمله التعاون بين بلدان الجنوب؛

بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وبأن هناك ضرورة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير قدر كاف من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا؛

بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

بأنه يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يكونا أداتين مفيدتين لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

على تعزيز ومواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة وفيما بينهم لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق، منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز مناهج العمل المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

دور الجمعية العامة في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي سيعقد في عام 2015، على النحو المطلوب في الفقرة 111 من برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات، وتقرر كذلك أن تبت خلال دورتها السابعة والستين في طرائق عملية الاستعراض؛

بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى معنية، للقيام سنويا بتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي بوصفهما مناهج عمل في إطار متابعة القمة، بغية تشجيع قيام بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد؛

تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2011، في جنيف في الفترة من 16 إلى 20 أيار/مايو 2011؛

بالضرورة الماسة لتسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع، في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من تحقيق التنمية وحافزا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات باعتباره آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومخصصة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

بأنه من المقرر أن يتابع الأمين العام ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وتحديد العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، من خلال عمليتين منفصلتين، وتسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى؛

إلى قرارها بأن تنظر الدول الأعضاء مرة أخرى في الجمعية العامة في استصواب استمرار منتدى إدارة الإنترنت في أداء عمله، في سياق استعراض يجري في عام 2015 بمناسبة مرور عشر سنوات على تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

تقرير رئيس الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت وتحيط علما بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر، في الفقرتين 28 و 29 من قراره 16/2011، تمديد ولاية الفريق العامل حتى انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من أجل إتمام مهمته وفقا لولايته، وحث الفريق العامل على أن يقدم توصياته إلى اللجنة في دورتها الخامسة عشرة، التي ستشكل إسهاما مقدما من اللجنة إلى الجمعية العامة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

ضرورة تحسين مشاركة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو، في هذا الصدد، الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى دعم مشاركة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛

بتقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت؛

الفقرة 22 من قرارها 141/65، وتحيط علما بالمشاورات التي يدعو الأمين العام إلى عقدها عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بما في ذلك الاجتماع المعقود في نيويورك في 14 كانون الأول/ديسمبر 2010، وتدعو الأمين العام إلى

الأمين العام إلى إجراء مزيد من المشاورات المفتوحة الجامعة التي تضم جميع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة، بهدف المساعدة في العملية الرامية إلى تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات من الاضطلاع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا، عن طريق كفالة التوازن في مشاركة أصحاب المصلحة كافة، وبخاصة البلدان النامية، كل حسب دوره ومسؤولياته، على النحو المبين في الفقرة 35 من برنامج عمل تونس، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس، تقريراً عن نتائج تلك المشاورات لكي تنظر فيه في دورتها السابعة والستين؛

إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته، كجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنوياً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية".

6 - وكان معروضا على اللجنة في جلستها 40، المعقودة في 9 كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار بعنوان "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية" (A/C.2/66/L.80)، قدمه نائب رئيس اللجنة، بتروس فاندي يوهانا (نيجيريا)، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/66/L.21.

7 - وفي الجلسة نفسها، وبناء على اقتراح من الرئيس، وافقت اللجنة على عدم تطبيق المادة 120 من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في البت في مشروع القرار.

- 8 - وفي الجلسة نفسها أيضا، تلا أمين اللجنة بيانا بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/66/L.80.
- 9 - وفي الجلسة 40 أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/66/L.80 (انظر الفقرة 12).
- 10 - وبعد اعتماد مشروع القرار A/C.2/66/L.80، أدلى ببيان كل من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وبولندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه)، وجمهورية مولدوفا، وأوكرانيا (انظر الوثيقة A/C.2/66/SR.40).
- 11 - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/66/L.80، بادر مقدّم مشروع القرار A/C.2/66/L.21 إلى سحبه.

## ثالثا - توصية اللجنة الثانية

12 - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار التالي:

### تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

،

إلى قراراتها 183/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001 و 238/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002 و 270/57 بقاء المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2003 و 220/59 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 252/60 المؤرخ 27 آذار/مارس 2006 و 182/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 202/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 187/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009، و 141/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010، وإلى غيرها من القرارات المتخذة في هذا الصدد،

إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 46/2006 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2006 و 3/2008 المؤرخ 18 تموز/يوليه 2008 و 7/2009 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2009 و 2/2010 المؤرخ 19 تموز/يوليه 2010، وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 16/2011 المؤرخ 26 تموز/يوليه 2011 المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها،

إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من 10 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2003<sup>(1)</sup> وأيدتهما الجمعية العامة<sup>(2)</sup>، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في

(1) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(2) انظر القرار 220/59.

القمة في مرحلتها الثانية المعقودة في تونس في الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2005<sup>(3)</sup> وأيدتهما الجمعية العامة<sup>(4)</sup>، إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005<sup>(5)</sup>،

إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية<sup>(6)</sup>، بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي<sup>(7)</sup>،

تنظيم منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2011، في جنيف في الفترة من 16 إلى 20 أيار/مايو 2011،

إنشاء اللجنة المعنية بتقنية الاتصال السريع لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإذ تحيط علماً بوثيقة "أهداف تقنية الاتصال السريع لعام 2015"، التي وضعتها اللجنة خلال مؤتمر قمتها للقيادات في مجال الاتصال السريع المعقود في جنيف يومي 24 و 25 تشرين الأول/أكتوبر 2011، والتي حدّدت أهدافاً تتمثل في جعل سياسة تقنية الاتصال السريع عالمية وزيادة توفير هذه التقنية بأسعار ميسورة وزيادة الإقبال عليها بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بما يكفل تسخير إمكانات تقنية الاتصال السريع ومحتواها لخدمة التنمية،

دور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز التنسيق للمتابعة على نطاق

(3) انظر A/60/687.

(4) انظر القرار 252/60.

(5) انظر القرار 1/60.

(6) انظر القرار 1/65.

(7) A/66/64-E/2011/77.

للمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، إلى جانب أداء ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من 23 إلى 27 أيار/مايو 2011،

أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع على احترامها وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ أيضا أن تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه، على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة بالموضوع، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة<sup>(8)</sup>، ستزيد من إثراء مجتمع المعلومات،

بالاتجاهات الإيجابية في إمكانية الاتصال وتوافر الخدمات بأسعار ميسورة على الصعيد العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الزيادة المستمرة في الوصول إلى شبكة الإنترنت لتشمل ثلث سكان العالم، والانتشار السريع للهواتف المحمولة، وزيادة توافر المحتوى وعناوين الإنترنت بلغات متعددة، وظهور خدمات وتطبيقات جديدة، بينها الصحة الجوال، والمعاملات الجوال، والحكومة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والأعمال الإلكترونية والخدمات الإنمائية، الأمر الذي يوفر إمكانية كبيرة لتطوير مجتمع المعلومات،

، مع ذلك، أنه على الرغم من التقدم المحرز مؤخرا، لا تزال هناك فجوة رقمية هامة، وإذ تنوه في هذا الصدد إلى أن 26 في المائة فقط من سكان البلدان النامية يستخدمون حاليا الإنترنت، مقابل 74 في المائة من سكان البلدان المتقدمة النمو، وإذ تؤكد ضرورة تقليص الفجوة الرقمية، بما في ذلك

2001، المجلد 1 والتصويب، القرارات، الفصل الخامس، القرار 25، المرفق الأول.

في ذلك ما يتعلق منها بمسائل من قبيل رسوم الربط الشبكي الدولي لاستخدام الإنترنت، وكفالة استفادة الجميع من التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

ضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال نمو اقتصادي مستدام وشامل وعادل وتنمية مستدامة،

إزاء الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاتجاهات الإيجابية في مجال نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعلى الاستثمارات اللازمة لضمان إتاحة هذه التكنولوجيات للجميع،

إزاء الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توفير تقنية الاتصال السريع وكذلك إزاء الأبعاد الجديدة التي اتخذتها الفجوة الرقمية،

بأنه ينبغي التصدي للافتقار إلى بناء القدرات اللازمة للاستخدام المثمر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سبيل تخطي الفجوة الرقمية،

**لم أيضاً** بأن عدد مستخدمي الإنترنت أخذ في النمو، وبأن طابع الفجوة الرقمية أخذ هو أيضاً بالتغيير، من فجوة تعترى توافر الإنترنت، إلى فجوة تعترى جودة الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها، والقيمة التي يمكن أن يجنوها من ذلك، وإذ تسلّم في هذا الصدد بضرورة إعطاء الأولوية لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال اتباع نهج ابتكارية، بما فيها نهج أصحاب المصلحة المتعددين، في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية،

الفقرات 4 و 5 و 55 من إعلان المبادئ المعتمد في جنيف في عام 2003، وإذ تسلّم بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والأفكار والمعارف أساسية في مجتمع المعلومات وتعود بالنفع على التنمية،

التحديات التي تواجهها الدول، وبخاصة الدول النامية، في مكافحة الجريمة الإلكترونية، وإذ تشدد على ضرورة تعزيز أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل منع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، ومحاكمة ومعاقبة من يستخدمونها لتلك الأغراض،

بأن الإنترنت عنصر أساسي في بنية مجتمع المعلومات ومرفق عالمي في متناول الجميع،

بضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وأن تتم بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية على نحو تام، على النحو المبين في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات،

بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته، باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، من بينها المسائل المتعلقة بالسياسات العامة المتصلة بالعناصر الأساسية لإدارة الإنترنت، بغية تعزيز استدامة الإنترنت وقوتها وأمنها واستقرارها وتطويرها، ودوره في إقامة الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة بغية المساعدة في معالجة مختلف قضايا إدارة الإنترنت، مع التنويه بالنداءات التي تدعو إلى إدخال تحسينات على أساليب عمله،

إلى قرارها بأن تنظر الدول الأعضاء مرة أخرى في الجمعية العامة في استصواب استمرار منتدى إدارة الإنترنت في أداء عمله، في سياق استعراض يجري في عام 2015 بمناسبة مرور عشر سنوات على تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

على أهمية العملية التي ترمي إلى تعزيز التعاون بما يتسق تماما مع الولاية المنصوص عليها في برنامج عمل تونس والحاجة الملحة إلى الاضطلاع بها، وعلى ضرورة تعزيز التعاون من أجل تمكين الحكومات من الاضطلاع، على قدم المساواة، بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالمسائل التقنية والتشغيلية اليومية التي لا تؤثر في تلك القضايا،

**إذ تعيد تأكيد** أنه من المقرر أن يتابع الأمين العام ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وتحديدًا العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، من خلال عمليتين منفصلتين، وتسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى،

الفقرات من 35 إلى 37 والفقرات من 67 إلى 72 من برنامج عمل تونس،

بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، التي عقدت في أثينا في عام 2006، وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام 2007، وفي حيدر أباد، الهند، في عام 2008، وفي شرم الشيخ، مصر، في عام 2009، وفي فيلنيوس في عام 2010، وفي نيروبي في عام 2011،

بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمري القمة لوصل أفريقيا بالإنترنت في كيغالي في عام 2007 وفي القاهرة في عام 2008، وبعقد مؤتمر القمة لوصل رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك في عام 2009، وبعقد اجتماع بلدان الكومنولث في كولومبو في عام 2010، وبعقد الجمعية الأولى المعنية ببرنامج العمل الرقمي للاتحاد الأوروبي في بروكسل في عام 2011، وبعقد الحوار الأوروبي السنوي بشأن إدارة الإنترنت يومي 16 و 17 حزيران/يونيه، وهي مبادرات إقليمية ترمي إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية للتعبيل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

بأنه يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة للتحديات في مجال التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعاقل والتنمية المستدامة، والقدرة على المنافسة،

المنافسة، والحصول على المعلومات والمعارف، والقضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي، مما سيساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبالذات أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي؛

إزاء الفجوة الرقمية في الحصول على أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تقنية الاتصال السريع بين البلدان التي تختلف مستويات تنميتها، التي تؤثر في الكثير من التطبيقات المهمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات من قبيل الحكم والأعمال التجارية والصحة والتعليم، وتعرب كذلك عن القلق إزاء التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، في مجال القدرة على الاتصال السريع؛

بوجود فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وحصول المرأة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها لها لصالح التمكين لنفسها وجني النفع لها بوجه عام؛

أن التنمية التي يعد بها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بالنسبة لغالبية الفقراء، وتزداد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية؛

الدور المهم للحكومات في وضع السياسات العامة الوطنية وفي توفير الخدمات العامة التي تلبي الاحتياجات والأولويات الوطنية بسبل، منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أسس تشمل اتباع نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، دعماً لجهود التنمية الوطنية؛

بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دوراً مهماً في كثير من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد بفضل التدفقات بين الشمال والجنوب ويكمله التعاون بين بلدان الجنوب، وتسلم أيضاً بأنه يمكن للتعاون

للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يكونا أداتين مفيدتين لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تطرح فرصا وتحديات جديدة، وبأن هناك ضرورة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم كفاية الموارد والهيكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدققاتها، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع أصحاب المصلحة توفير قدر كاف من الموارد وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

على تعزيز ومواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة وفيما بينهم لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف<sup>(1)</sup> وتونس<sup>(2)</sup> من القمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق، منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز مناهج العمل المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي سيجري بنهاية عام 2015، على النحو المنوه إليه في الفقرة 111 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، وتقرر كذلك أن تنظر خلال دورتها السابعة والستين في طرائق عملية الاستعراض هذه؛

بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمات دولية وإقليمية أخرى معنية، للقيام

معنية، للقيام سنويا بتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي بوصفهما مناهج عمل في إطار متابعة القمة، بغية تشجيع قيام بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

التقدم المحرز من جانب كيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية وسائر الجهات صاحبة المصلحة بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تنفيذ مسارات العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشجع على اعتماد مسارات العمل هذه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيد الإقليمي بتيسير من اللجان الإقليمية، على النحو الملحوظ في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي<sup>(7)</sup>؛

صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته وخطته الاستراتيجية، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد؛

بالضرورة الماسة لتسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع، في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا حاسما في التمكين من تحقيق التنمية وحافزا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات باعتباره آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومخصصة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

تقرير رئيس الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت<sup>(9)</sup>، وتحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوارد في الفقرات من 27 إلى 29 من قراره 16/2011، بتمديد ولاية الفريق العامل حتى انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من أجل إتمام مهمته وفقاً لولايته، وتحت الفريق العامل على أن يقدم توصياته إلى اللجنة في دورتها الخامسة عشرة، التي ستشكل إسهاماً مقديماً من اللجنة إلى الجمعية العامة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

ضرورة تحسين مشاركة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو، في هذا الصدد، الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى دعم مشاركة الحكومات وسائر أصحاب المصلحة من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛

إلى الفقرة 22 من قرارها 141/65، وتحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت<sup>(10)</sup>، ولا سيما بالمشاورات التي يدعو الأمين العام إلى عقدها عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بما في ذلك الاجتماع المعقود في نيويورك في 14 كانون الأول/ديسمبر 2010، وتدعو رئاسة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى أن تعقد، بالتزامن مع الدورة السنوية الخامسة عشرة للجنة، اجتماعاً مفتوحاً وشاملاً وتفاعلياً لمدة يوم، تشارك فيه جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما من البلدان النامية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، بغية تحديد فهم مشترك لتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت وفقاً للفقرتين 34 و 35 من برنامج عمل تونس، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج معلومات عن نتائج هذا الاجتماع لدى إعداد تقريره عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته؛

(9) A/66/67-E/2011/79.

(10) A/66/77-E/2011/103.

إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته لكي تنظر فيه في دورتها السابعة والستين؛

أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية".